التقييم الذاتي لوزارة التخطيط

اولاً: هدف الورشة:

تقديم المساعدة الفنية لوزارة التخطيط لعملية اعداد الموازنة الاستثمارية متعددة السنوات وتقييم قابلية وزارتنا في التخطيط والتنفيذ لهذا النوع من الموازنات من خلال الحصول على صورة متكاملة لعملية التخطيط الحالية ومواضيع اخرى مهمة متعلقة بعملية التخطيط.

ثانياً: منهجية التقييم

ان منهجية التقييم مبنية على اساس المراحل الاربعة لدورة الموازنة , التخطيط, الاعداد, المتابعة ، التقييم , بالاضافة الى بعض المواضيع التكميلية الضرورية مثل شفافية الموازنة وتطبيقات نظام ادارة التنمية العراقي (IDMS)،ويعتمد التقييم على اجوبة المشاركين.

ثالثاً: المشاركون في تمرين التقييم الذاتي

موظفين من مختلف دوائر الوزارة (تخطيط القطاعات ،البرامج الاستثمارية الحكومية، العقود الحكومية، السياسات الاقتصادية والمالية، القانونية، التنمية الاقليمية والمحلية، استراتيجية التخفيف من الفقر).

رابعاً: التوصيات

تم صياغة التوصيات وفق الاطر العامة كمجموعة من المؤشرات المرتبطة فيما بينها, وهذه الطريقة سوف تعطي فهم اوسع لكل حزمة من المؤشرات. والتوصيات قد تشمل مقترحات قصيرة او بعيدة المدى وبعضها متعلق بالسياسات واخرى متعلقة بالاجراءات الادارية:

قانون الادارة المالية والاطار القانوني للموازنة الاستثمارية

توصية مشروع تكامل :

هناك ضعف في معرفة قانون الادارة المالية رقم 6 لسنة 2019, ومع ان هذا القانون قد يمثل الاساس القانوني لبعض مسؤوليات وادوار وزارة التخطيط فيما يتعلق باعداد وتنفيذ الموازنة لزيادة المعرفة بكل تفاصيل اعداد الموازنة.

رأى الدائرة : نؤيد محدودية الاطلاع على بعض الفقرات القانون مدار البحث وضرورة ان يعرف كل العاملين على اعداد الموازنة على الاقل الجزء الخاص بمسؤوليات وزارة التخطيط فيما يتعلق باعداد الموازنة الاستثمارية ضمن الموازنة الاتحادية .

2- بعض الجوانب الاخرى فى قانون الادارة المالية المتعلقة بالموازنة الاستثمارية

توصية مشاريع التكامل :

ان رسم ستراتيجيات المالية هو جهد مشترك بين اطراف متعددة في الحكومة , وان خطة التنمية الوطنية او الموازنة الاستثمارية متعددة السنوات يجب ان ترافقها سياسات اقتصادية ومالية باهداف وغايات واقعية وتتمتع بالمرونة الكافية للتكيف مع الظروف الاقتصادية والسياسية على المستوى المحلي والدولي.

رأي دائرتنا : نؤيد ما ورد من توصيات حيث ان نجاح خطة التنمية الوطنية لا يمكن ان يتحقق دون وجود ستراتيجيات اقتصادية و مالية متوسطة المدى على اقل تقدير وان التخطيط لموازنة استثمارية متعددة السنوات بالتزامن مع خطة التنمية الوطنية سيكون من الصعب تحقيقه بعدم توفر ستراتيجية اقتصادية و مالية واضحة.

3- اعداد الموازنة المستندة على السياسات

التنبؤات المالية والاقتصاد الكلي

توصية مشروع تكامل :

وجود قسم لدراسات الاقتصاد الكلي والنمذجة الاقتصادية ضمن دائرة السياسات الاقتصادية في وزارة التخطيط؛ الا انه بحاجة الى تفعيل وتنشيط لنشاطه.

ت- التقدير متوسط المدى للنفقات والسقف الاعلى للنفقات

توصية مشروع تكامل :

تقدير النفقات متوسطة المدى يجب ان يكون بالتنسيق بين وزارتي المالية والتخطيط. وزارة التخطيط سوف تحدد كلف الموازنة الاستثمارية متعددة السنوات والتي سوف تكون الاساس لتقدير النفقات, وسوف تقوم وزارة المالية بالموازنة ما بين الايرادات الاتحادية والكلف المقدرة للموازنة الاستثمارية متعددة السنوات؛ ولابد من وجود عملية رسمية لاعداد الموازنة الاستثمارية متعددة السنوات بالتنسيق بين وزارتي المالية والتخطيط , ومثل هذه العملية من الممكن تضمينها في تعليمات تنفيذ قانون الادارة المالية رقم 6 لسنة 2019, او يمكن اصدارها على شكل وثيقة منفصلة.

رأي الدائرة :ان مفهوم الانفاق متوسط المدى لم يتم تفعيله لحد الان بالرغم من وروده في قانون الادارة المالية رقم 6 لسنة 2019 .

ث- التسلسل الزمني لاعداد الموازنة

توصية مشروع تكامل :

غياب دليل رسمي واضح لكيفية اعداد الموازنة الاستثمارية قد اثرت بصورة واضحة على كفاءة اعداد الموازنة والتي بالتالي سوف تؤثر على تنفيذ الموازنة وتؤدي الى نسب انجاز متواضعة. من الممكن لوزارة التخطيط تصميم برامج تدريبية وقد تشمل مواضيع التدريب (دراسات الجدوى الاقتصادية وكيفية تقييمها, حساب الكلف, ادارة المشاريع و المراقبة والتقييم ...الخ).

رأي الدائرة :ان وزارتنا ماضية بتصميم برامج تدريبية لتطوير قدرات موظفيها في مجالات اعداد وتنفيذ الموازنة الاستثمارية وتحليل وتقييم دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية واعداد برامج خاصة لتحليل كلف المشاريع ومراقبتها الا انه قد نكون بحاجة الى اعداد دليل استرشادي يوضح عملية اعداد الموازنة الاستثمارية لزيادة كفاءة الكوادر وخاصة الجدد منها.

ج- الاسترشاد بالمراحل الثمانية لاعداد وتنفيذ الموازنة

توصية مشروع تكامل :

بصورة عامة تتبع وزارة التخطيط الخطوات الرئيسية لدورة الموازنة , ونعتقد ان التحدي الموجود هو مدى كفاءة وحدات الانفاق في اتباع الخطوات الرئيسة بصورة مقبولة؛ وبما ان اعداد الموازنة له اتجاهين من الاعلى الى الاسفل ومن الاسفل الى الاعلى ومن الضروري التاكد ان كلا الاتجاهين يعملان بصورة سلسلة :

رأي الدائرة :.نؤيد ضعف كفاءة وحدات الانفاق في تسليم موازناتها ضمن الاطار الزمني المحدد لها .

ح- مناقشات الموازنة الاستثمارية

توصية مشروع تكامل :

هناك طريقة لوزارة التخطيط للتأكد من ان وحدات الانفاق تضع موازناتها وفق ستراتيجيات والخطط القطاعية وخطة التنمية الوطنية هي عند مناقشة وحدات الانفاق لموازناتها مع وزارة التخطيط, فلا يمكن اعتبار هذه المناقشات مجرد امر روتيني او عملية تفرضها التعليمات الادارية , في الحقيقة هي وسيلة اخرى للمراقبة والسيطرة على الموازنات الاستثمارية لوحدات الانفاق , ويجب اتاحة الوقت الكافي لهذه المناقشات لجعل هذه الممارسة اكثر كفاءة بنتائج ملموسة على اعداد الموازنة وتنفيذها.

رأي الدائرة : نعتقد بان مناقشة الموازنة الاستثمارية مع وحدات الانفاق تاخذ الوقت الكافي لها والتي تعطي الفرصة لتحديد اولويات المشاريع وفق الاستراتيجات والتحديات الانية.

5- شفافية الموازنة

توصية مشروع تكامل :

الموقع الرسمي لوزارة المالية يحتوي على نافذة فرعية تسمى (موقع الموازنة المفتوحة), حيث يتم عرض معلومات عن تنفيذ الموازنة ومعلومات اخرى حول الموازنة الحالية والايرادات والنفقات بصورة عامة؛ وعلى الرغم من ان هذا الموقع يمثل خطوة جيدة في اتجاه تحقيق قدر معقول من شفافية الموازنة, إلا ان هذه المعلومات يمكن تكون مفيدة لذوي الاختصاص, لكنها معقدة على المواطن العادي, والمطلوب هو نشر معلومات الموازنة بشكل مبسط وميسر للمواطن العادي بما يعرف (بموازنة المواطن), ومن المهم حث وزارة المالية بالتعاون مع وزارة التخطيط على نشر معلومات الموازنة بشكل يسهل على المواطن العادي فهم هذه المعلومات.

رأي الدائرة : تقوم وزارتنا بنشر معلومات كافية حول المشاريع الاستثمارية التي يتم تنفيذها ونسب انجازها ومواقعها من خلال الموقع الرسمي لوزارتنا والمنصة الوطنية لاعمار العراق والتي توفر للمواطن المعلومات الرئيسية حول الخدمات التي سيتم تنفيذها.

6- إدارة الاستثمار العام

أ- تقييم المشاريع

توصية مشروع تكامل : لدى وزارة التخطيط تعليمات مفصلة وعمليات واضحة لكيفية تقييم المشاريع, وهذه التعليمات مصنفة حسب نوع المشاريع, فهناك عملية تقييم لمشاريع الخدمات العامة واخرى للمشاريع الانتاجية , وبصورة عامة فان هذه التعليمات تنسجم مع افضل الممارسات الدولية.

رأي الدائرة : تتوفر لدى وزارتنا تعليمات واجراءات قياسية تنظم عملية تقييم المشاريع واختيارها او رفضها.

ب- التقييم المستقل للمشاريع

توصية مشروع تكامل : ما عدا بعض المشاريع الستراتيجية فان التقييم الخارجي لا يطبق في العراق وليس هناك تعليمات واضحة لهذا الغرض, ويمكن الاستفادة من المراكز البحثية في الجامعات العراقية لغرض اجراء التقييم المستقل للمشاريع في حالة عدم وجود امكانية للتعاقد مع جهات عالمية لاجراء التقييم .

رأي الدائرة : نؤيد عدم وجود اجراءات متخذة من قبل وزارتنا بموضوع التقييم المستقل للمشاريع من طرف ثالث ونعتقد بان اشراك الطرف الثالث قد يؤدي الى تعقيد عملية اختيار المشاريع لادراجها ضمن الموازنة الاستثمارية ، تقوم الوزارة حاليا باعداد استمارة تقييم لاحق يتم اجراؤه من قبل هذه الوزارة وليتم الاستعانة باطراف خارجية عند الحاجة.